تحديد المفاهيم :

سنحاول التركيز في هذا العنصر على تعريف المفاهيم الأساسية للدراسة، كالسياسة الحضرية والمفاهيم المرتبطة بالسياسة الحضرية كالتخطيط و التهيئة و التسيير، كما سنحاول استعمال بعض المفاهيم في العناصر الأخرى، كالتحضر و البنية الحضرية، الظاهرة الحضرية...

1-السياسة الحضرية:

- السياسة الحضرية هي: عبارة عن مجموعة من القرارات تركز على العمليات المميزة لوحدة حضرية معينة، لتجهيزها و تنميتها، أو مجموعة الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لضمان تسيير عمراني متطور و متوازن، مع تحديد الوسائل و الأهداف و الموارد البشرية و المادية المتوفرة، من أجل تحديد حالة البناء الاجتماعي، و كيفية تسييره في مرحلة معينة، و حسب الوضع التاريخي لشروط المراقبة الجماعية للمكان و الظروف المحيطة به، على جميع المستويات الوطنية و الجهوية و المحلية في ظل السياسة الاجتماعية للبلاد[2].

-و يمكن تعريفها أيضا على أنها: مجموعة الإجراءات التي تتخذها الهيئات العامة من أجل مراقبة و ضبط المجالات الحضرية، و استعمالاتها من طرف السكان، أخذت بعين الاعتبار متطلبات التنمية الاجتماعية (توفير مرافق التعليم، الصحة...) أثناء عملية التخطيط من جهة، و الإمكانيات المتوفرة من جهة أخرى، مع التركيز على المورد البشري (جمعيات الأحياء...) لتفعيل المشاركة الشعبية التي تعتبر من أهم عوامل التصدي للتدهور العمراني[3].

-السياسة الحضرية هي : مجموعة من الإجراءات و القرارات التي تتبناها الدولة أو الإدارة الحضرية من أجل تسيير و تنظيم و مراقبة المجالات الحضرية، و تشكيل بناء عمراني متطور متوازن، يتم استغلاله من طرف السكان، في ظل الإمكانيات المادية و البشرية و الأهداف الوطنية و الجهوية و المحلية, آخذة بعين الاعتبار لسياسة التجهيز كالسكن

والتعليم..و التهيئة العامة و البعد التنموي الذي تصب فيه السياسة الحضرية جنبا إلى جنب، وسط الأوضاع التاريخية و الظروف المحيطة به، من أجل النهوض بالبناء الاجتماعي و التصدي للتدهور العمراني و لمختلف المشاكل إنشادا لراحة الإنسان و رفاهيتة.

2-التخطيط الحضري:

- التخطيط الحضري هو: طريقة التقدير و التنظيم التي تسمح للسلطات العامة بالتوجيه و السيطرة على التطور الحضري، عن طريق إعداد و توفير أدوات التعمير.

-و يعني التخطيط الحضري: الإستراتيجية التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات للتنمية و التوجيه، و ضبط نمو و توسع البيئات الحضرية، بحيث تحتاج للأنشطة و الخدمات أفضل توزيع جغرافي، و للسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية[1].

- التخطيط الحضري هو مجموعة المساعي التي تضعها الجماعات العامة في برنامج عملها لممارسة المراقبة على شكل الفضاءات، و على استعمالاتها و أكثر من ذلك على مستقبل المدن[2].

- و من جانب آخر يعبر عن الميكانزمات و العمليات الاجتماعية، التي عن طريقها تساهم مختلف الهيئات و الحكومات في تغيير المدينة، و تحديد تطورها، و مراقبتها بطريقة واعية، حيث يدل على مجموعة الوسائل التي تسمح بالسيطرة على الظواهر الجزائية و إدماجها في النسق الحضري، من أجل التحكم في مستقبل المدن[3].

-و يعني اختيار المواقع الملائمة لتوسع المدن القائمة، و حل مشاكلها (سكن،نقل،خدمات...) و اختيار مواقع ملائمة لإقامة مدن جديدة، و توزيع استعمالات الأرض عليها[4].

-التخطيط الحضري: لفظ يطابق التخطيط المادي فقط البيئة الحضرية أي، تحديد احتياجات المدينة ضمن مساكن، طرق و مدارس و غيرها، ثم تحديد أنسب الأمكنة لإنشاء المباني التي سوف تضم هذه الأنواع من الأنشطة[5].

- إلى جانب التعريف المادي الذي قدمه عبد المنعم شوقي، هناك تعريف يتناول بالإضافة إلى الجانب المادي و الذي يدل على شكل المدينة و أبنيتها طرقاتها..هناك تخطيط حضري اقتصادي و اجتماعي يشمل توفير حلول للمشاكل و الصعوبات التي تواجه المدينة كالنمو

الديمغرافي، الهجرة، أزمة السكن[6].

و من خلال هذه التعريفات المقدمة سنحاول استنباط تعريف إجرائي:

فالتخطيط الحضري: هو علم واسع، ووسيلة لتقييم الرأسمال البشري، لأنه يجمع بين متغيرات طبيعية و اجتماعية و اقتصادية و هندسية، من أجل توجيه نمو المدينة و معالجة مشاكلها، بما يخدم سكانها، و يوفر لهم متطلبات الحياة الحضرية، من خلال إستراتيجية تتبعها الجهات المسؤولة لاتخاذ قرارات لتنمية و توجيه و ضبط نمو و توسيع العمران في المدينة، بحيث تتاح للأنشطة و الخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي و للسكان أكبر فائدة، و للتحكم في مستقبل المدن في ظل فلسفة المجتمع السياسية و الاجتماعية و التي تتفق مع بنائه التاريخي و الثقافي لتحقيق الأهداف المقررة بأقل تكلفة ممكنة عمليا.

-خصائص التخطيط الحضري:

- مراعاة الجوانب الاجتماعية و الثقافية و النفسية كمكونات أساسية في المخططات التي توضع للبيئة الحضرية، أي الربط بين الجوانب العمرانية و السلوكية.
- ارتباط التخطيط الحضري كغيره من أنواع التخطيط الأخرى، بقرارات سياسية و إدارية و مالية، و التي على ضوئها تحدد الصلاحيات و الدور الذي تمارسه أجهزة التخطيط.
- تحقيق العدالة في التوزيع، و التوازن الإقليمي و التكامل بين احتياجات و ممتلكات المجتمع على المستوى المحلي و القومي، من حيث توفير الخدمات و الاستثمارات دون حصرها في مكان واحد[7].
- يتسم التخطيط بالشمولية و التنسيق و المتابعة في التنفيذ وفق عمليات مرتبطة و على مستويات عدة الدولة، الإقليم، المدينة، مع التنبؤ بردود الأفعال، و أخذها بعين الاعتبار.
- يقوم التخطيط الحضري على أساس تعبئة جميع الموارد الطبيعية و البشرية.. و استغلالها أفضل استغلال لإحداث أقصى نمو ممكن في أقصى وقت مستطاع[8].

-استراتيجية التخطيط الحضري:

لقد كان للتقدم التكنولوجي الذي شهدته مجالات الحياة المختلفة الأثر الكبير في تخطيط المدن، و تطور أساليبه التي تجمع بين عناصر المتانة و الكفاءة و الجمال و الإبداع، وفق

خطة مرسومة تنهض بنا لواقع المعاش و مشكلاته،و حاجات سكانه، في ظل الإمكانيات المتاحة و التوجهات الدولة بدأ من :

- تحديد الأهداف المرسومة لها، تحديدا واضحا من خلال معايشة الواقع و جمع معلوماته، و معرفة المتطلبات الأساسية لتخطيط المدن، من أجل رسم سياسة شاملة للتقدم المستقبلي، مع توفر القدرة و حس التصرف على مواجهة أي فشل أو صعوبة بوضع جميع الاحتياطات لها و تقديم الأولويات التي تساعد على نمو المجتمع في ضوء الإمكانيات المتاحة له، و من خلال المراحل التي يمر بها.

- ثم العمل على تنفيذ الخطة رسميا و تعميمها من قبل المسؤولين، سواء على مستوى الوزارة ،أو من خلال الخطة الشاملة القومية التي يقررها وفق إيديولوجيتها لتحديد الأنشطة و المشروعات باعتبارها الوحدة المسؤولة عن التخطيط. بالتنسيق مع الأجهزة المركزية المختصة بالتخطيط، داخل الدولة لوضع الخطط التفصيلية، مع مشاركة أجهزة التنفيذ في وضع التصورات المختلفة على المستوى الإقليمي المحلي، لكل منطقة وفق خصوصيتها

- ثم تأتي المتابعة الفعلية و المراقبة الجادة لعمليات التنفيذ على أرض الواقع لهذه المشاريع المخططة، من أجل الوقوف على العقبات بغية مواجهتها، و معرفة مدى التقدم الناجح لتنميته و الخطأ لتصحيحه.. من خلال توفر جهاز للمراقبة و التنفيذ، خلال جميع مراحل الإعداد و التصميم و تحت أعين السلطات الحكم المحلي، ضمانا للسير الحسن و تحقيق أهداف[10] التخطيط التي ترتكز على أهم النقاط التالية :

- التخطيط للكثافة السكانية ووفود المهاجرين، و توزيعها بشكل متوازنا و تأمين و لهم أكبر قدر من المساكن، و خلق قطاعات جديدة للعمل و تجهيزات علمية ثقافية.
- إعادة تنظيم مراكز المدن، بطريقة تتلاءم مع التطور التكنولوجي و حاجات السكان و أقاليمها، و هو شبكة مواصلات في أحياء المدن عامة و أحيائها القديمة بخاصة.
- الاهتمام بالمناطق الأثرية في المدن و المحافظة عليها و إعادة ترميمها.
- تحقيق التوازن بين جمال المدينة و الحفاظ على البيئة و كفاءة التخطيط على مختلف سياسات المدينة.
- التنسيق بين السياسة العامة المخطط لها، و بين عمليات التنمية التي يقوم بها أفراد المجتمع، و محاولة تطوير المجتمعات المحلية يجمع معلومات و إحصاءات ترشد

المسؤولين لمعرفة خصائص المجتمعات المحلية[11].

3 –**التهيئة العمرانيــة:**

–**مفهوم التهيئة العمرانية:** هي نوع من أساليب و تقنيات التدخل، المباشر سواء بواسطة الأفكار أو القرارات أو بواسطة وسائل الدراسات ووسائل التنفيذ و الإنجاز و تحسين ظروف المعيشة، في المستوطنات البشرية سواء أكان ذلك على المستوى المحلي الإقليمي أو الوطني.

و تعتبر التهيئة العمرانية كأسلوب جديد لتطوير و تنمية الشبكة العمرانية بصفة عامة و الاستيطان البشري الحضري بصفة خاصة كتكملة للمخططات العامة للمدن التي تكتفي برسم حدود المدن و محاور توسعها و استخدام المجال فيها خلال فترة زمنية معينة بالإضافة إلى الطابع الإداري للمخططات العمرانية الذي ينتهي بالحدود الإدارية للمخطط، دون النظرة العامة و الوسطية للمجال الذي يقع فيه النسيج العمراني و بتفاعل معه[12].

و تأخذ التهيئة العمرانية تعريف آخر، لتشير إلى تقنية و أداة لتنظيم و تشكيل المجال الحضري، و استغلاله في إطار التصميم و البناء و التعمير من خلال السياسة الحضرية العامة، التي تحددها الدولة حسب الإمكانيات التكنولوجية و حاجات السكان على جميع المستويات و على المدى البعيد[13].

–**أهداف التهيئة العمرانية:** تستند أي التهيئة العمرانية على أهداف تعمل على تحقيقها سواء لتنمية المدن القائمة، و حل مشاكلها كلها أو إقامة مدن جديدة...و في كل الحالات، فالتهيئة العمرانية لها أهداف أهمها:

- تحسين و تنظيم المدينة.
- محاولة النهوض بالنشاط الاقتصادي لكل مجتمع و زيادة الإنتاج الوطني.
- توفير ضروريات السكان دون إهمال للبيئة المحيطة بهم في ظل إمكانات الدولة و الموارد الطبيعية المتوفرة[14].
- العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات و الأنشطة بين المناطق الموجودة في الدولة.
- التخفيف من حدة المشاكل و تصحيح الاختلافات الجهورية[15].

–**أنواع التهيئة العمرانية :**

- تهيئة الوسط الطبيعي: و يشمل تهيئة الأوساط الطبيعية مثل: الجبال و الغابات و الصحاري و الغطاء النباتي، و الأحواض المائية و المياه الجوفية و المناخ، و معالجة مختلف

الإشكاليات المطروحة في هذا المجال كالتصحر و الانجراف و الجفاف و التلوث البيئي...الخ

- تهيئة الوسط الريفي: و يتناول الأوساط الريفية و القروية بصفه عامة كاستصلاح الأنشطة الريفية الرئيسية بها، مثل الزراعة، و تربية المواشي و تهيئة الاستيطان، و تطوير التجهيزات الريفية و الهياكل الأساسية بها، و المحافظة على البيئة الريفية و عناصرها.

- تهيئة الوسط الحضري و العمراني: يراعى في برامج التهيئة الوسطية و الانسجام و التكامل، بحيث لا ينبغي التركيز على مجال معين، و إهمال المجالات الأخرى، و مراعاة التوازن الجهوي أو الإقليمي، و توزيع السكان ووسائل الإنتاج و الخدمات و المرافق، مع محاولة تفادي سياسة تمركز رؤوس الأموال في نقاط معينة و أماكن محددة عند وضع برامج للمدن الكبرى، لا بد أن تمس جميع المناطق البلاد من ريف و صحراء.. من أجل الحد من المشاكل التي تظهر في ظل غياب التوازن الجهوي[16].

4 –التسيير الحضري :

يعتبر التسيير الحضري أحد الآليات التي ترتكز عليها السياسة الحضرية من أجل تنظيم و تسيير مجال مدنها، إذ من الممكن أن يكون له ارتباط وثيقا بحاجات المجتمع، و طرق إشباع هذه الحاجات، و العمل على الموازنة بين هذه الحاجات و الموارد المتوفرة كالأراضي و طرق استخدامها في التوسع و التسيير العمراني من خلال تنفيذ السياسة المخططة، و تحديد مسؤولية إدارة المدنية[17]، مع إتاحة الفرصة للفرد للمشاركة و التعبير عن رغباته، و من هنا سنحاول تقديم مفهوم التسيير الحضري كالتالي:

–مفهوم التسيير الحضري:

- هو مجموع العمليات المنسقة و المتكاملة، التي تشمل أساسا التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة؛ فهو تحديد للأهداف و تنسيق لجهود الأشخاص قصد بلوغها. و يشكل التسيير من المنظور الحركي عملية دائرية تبدأ بتحديد الأهداف أي، تخطيط و لا يجوز اعتبار أنها عند الرقابة تنتهي، فالرقابة لابد و أن تكشف عن وجود انحرافات و تصحيحها، هذا ما يتطلب إجراءات و تعديلات جذرية أو طفيفة على السياسات، و غيرها من الخطط، أي: أن الرقابة تعود من جديد إلى التخطيط و هكذا العملية دائرية[18].

- هو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية و توجيه و ضبط نمو و توسع البيئات الحضرية، بحيث يتاح للأنشطة و الخدمات أفضل توزيع جغرافي، و للسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية و يتم من خلال دراسة جميع أنواع الموارد و الإمكانيات المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية أو المؤسسة، و من ثم إمكانية توجيه هذا التطور[19].

-إستراتيجية التسيير الحضري:

من أجل دفع عجلة التنمية لابد من طريق يؤدي إلى تحقيق حاجات المجموعة البشرية، من خلال تحقيق نمو اقتصادي متوازن و محيط ذو نوعية جيدة، بتوزيع عقلاني للثروات و خاصة نظام يتحكم في الأمكنة و الأرضيات، و كيفية استغلالها من خلال سياسة عمرانية متماسكة، و هذا كله يؤدي إلى ضرورة وضع سياسة حضرية أكثر نجاعة و فعالية.

و بما أن التسيير أحد الآليات التي تنهض عليها هذه السياسة، فهو يحاول إعداد إستراتيجية تمكنها التوفيق ما بين العامل الاجتماعي و المكاني، و كذا تقويم تطورات النسيج العمراني، و السهر على انسجامه و كذا الحرص على العنصر النوعي في الإطار المبنى، لكنها بداية تكتمل في التصور العام و العقلاني للسياسة الحضرية.

إن ميكانيزمات و آليات التقويم لعملية العمران تجمع بين عدة مظاهر ذات تأثير متبادل فيما بينها، تحكمها علاقات متشابكة إلى حد ما، و من أجل هذا السبب يجب أن يجد التخطيط الحضري غايته في التسيير الحضري الذي يسهر حسب وسائل التعديل، و التقويم التي تتلخص في القوانين من جهة، و رصد الأراضي بواسطة المخططات من جهة أخرى.

و بناء على ما سبق فإن عملية التسيير الحضري هي: الأداة المناسبة لتجسيد السياسة الحضرية و يشرع لها أو يطبع قوانينها التخطيط، و يعتبر التسيير الحضري ترجمة مدروسة، و يبقى مع ذلك من أكبر توجهات المعالجة السياسة للمشاكل العمرانية.

و التسيير الحضري، ما هو إلا ترجمة فعلية لنظام مراقبة العمران في حدود سياسة حضرية و عمرانية مبنية على أساس حقائق معطاة، و هو يمثل أساس التوازن العمراني، بل أكثر من هذا. فهو ينظم عمليات التخطيط العقاري في إطار تشريعي و اعتماد على وسائل خاصة من أجل ضمان تطبيق هذه القوانين في ظل السياسة العامة على أرض الواقع لعمل جهاز المراقبة من أجل إيجاد حل لمشكلة حضرية ما[20].

-شروط التسيير الحضـري:

- عند وضع إستراتيجية للنهوض بالتسيير الحضري لأي منطقة تعتمد على تحديد الإمكانيات المادية و التكاليف المبرمة لكل منطقة من أجل تنظيمها و تطويرها فيما بعد.
- عند البدء في المشاريع و تطبيقها على الواقع نراعي و تعطي الأولوية لمناطق من حيث عدد السكان و الكثافة و درجة التخلف.
- الارتكاز على خصوصية المناطق الحضرية، و معرفة ظروف سكانها من الناحية الاجتماعية، و الثقافية و الاقتصادية و العمرانية، معرفة كافية لإعداد برامج تراعى واقع المناطق الحضرية و خصوصيتها لتكون ناجحة.
- مراعاة الفترة الزمنية المطلوبة لتنفيذ برامج المخططات، و هذا مؤشر هام لإنجاز في مجال التسيير الحضري لمعرفة المناطق الحضرية، و يعقل أن تكون الفترة الزمنية طويلة المدى حتى لا تتعرض المشاريع للفشل[21].

5- المشكلات الاجتماعية:

- يمكن تعريف المشكلة الاجتماعية على أنها ظاهرة اجتماعية صاخبة تعكر حياة عدد كبير من الناس، نظرا لما تسببه من آثار سلبية على نمط علاقاتهم و تفاعلهم و تحتاج لإتخاذ عمل جماعي منظم، يستهدف القضاء عليها، و إزالة آثارها المدمرة.
- و يعرفها "لورنس فرانك" على أنها: أي صعوبة أو سوء تصرف لعدد كبير من الناس نسبيا، مما تدعو الحاجة إلى إزالته أو إصلاحه، علما أن الأسباب الحقيقية لظهور هذه المشكلات الاجتماعية هي التغيير الاجتماعي الذي يحصل نتيجة التحضر و التصنيع و التنمية و التصادم بين عملية التكيف مع التغييرات الجديدة و بين ما ألفه الإنسان من عادات في نفسه و في الجماعة التي تعيش بينها[4].
- و يرى "روبرت ميرتون" أن المشكلة الاجتماعية هي نتاج للتناقض بين ما هو كائن، و ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع[5].
- أما "وليام هاستجنس" فيرى بأنها: موقف اجتماعي يؤثر في عدد كبير من الناس بطريقة غير مرغوبة، و يمكن مواجهته من خلال العمل الجماعي[6].

- كما تعرف المشكلة الاجتماعية على أنها: حالة أو ظاهرة تحدث في المجتمعات البشرية كافة، و لكن أيا كان نوع المشكلة الاجتماعية فهي تمثل اضطرابا أو تعويقا لسير الأمور، و هذا يولد نوعا من المفارقات بين المكانات و المستويات المرغوبة من قبل الأفراد، و بين الظروف الواقعية و هذا يتطلب من أفراد المجتمع و جماعاته على سواء، أن يفتشوا على الوسائل و الأساليب الكفيلة لمعالجة المشكلة التي تواجههم[7].
- و يعرفها" محمد عاطف غيث": النتائج غير المرغوبة، المباشرة و غير المباشرة التي تترتب على تنظيم نمطي خاص لسلوك المجتمع[8].

و من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخلص تعريفا إجرائيا للمشكلة الاجتماعية، على أنها ظاهرة سلبية، ناتجة عن عمليات التحضر و التنمية و التصنيع. و التغيرات و الإجراءات السياسية على المجالات الحضرية، إذ تجلب الاضطراب و الضرر لأفراد المجتمع و للبيئة المحيطة بهم، و يمكن مواجهتها من خلال عمل جماعي.